PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**3-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Pharmaceutical industry launches campaign to withdraw over 1,600 counterfeit drug types from pharmacies**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

الصناعات الدوائية تطلق حملة لسحب أكثر من ١٦٠٠ نوع من «الأدوية المغشوشة» من الصيدليات

٢٠٠ مليار دولار حجم تجارتها.. و٧٠٪ منها يتم توزيعة فى العالم العربى

«الأدوية المغشوشة» تقتل المصريين بـ١٦٠٠ دواء.. وتضع مصر فى المركز الثانى عالميا

فى أول استجابة حقيقية لما نشرته «الدستور» فى عددها السابق من «صحتك بالدنيا» تحت عنوان «الأدوية المغشوشة، تقتل المصريين بـ١٦٠٠ دواء.. وتضع مصر فى المركز الثانى»، تستعد شركات صناعة الدواء فى مصر لإطلاق أول حملة حقيقية لسحب كل الأدوية المغشوشة ومنتهية الصلاحية من الصيدليات، ولمدة ٦ أشهر.

وكانت غرفة صناعة الدواء فى مصر قد توصلت بالفعل إلى اتفاق مع جميع أطراف صناعة الدواء، وهم المنتجون والموزعون والصيدليات، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة، لبدء حملة غسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية والمغشوشة، والتى قدرت قيمتها بقابة الصيادلة بنحو ٦٠٠ مليون جنيه، أو ما يعادل ٧٧,٦ مليون دولار، أى ما يعادل أكثر من ٢٪ من إجمالى مبيعات الأدوية سنويا.

غرفة صناعة الأدوية أكدت أنها ستقوم بتطبيق سياسة جديدة لمرتجعات الأدوية منتهية الصلاحية، والتى يتم شراؤها، وأنه خلال فترة حملة غسيل السوق سوف تقبل الشركات المنتجة جميع الأدوية منتهية الصلاحية والمغشوشة المرتجعة من الصيدليات دون قيد أو شرط، وذلك بالنسبة للأدوية التى انتهت صلاحيتها قبل تاريخ بدء الحملة، على أن يتم تعويض الصيدلى فى حالة كانت تخص إحدى الشركات المعتمدة، أما إذا ثبت أنها مهربة أو مصنعة فى مصانع بير السلم، فسيتم إعدامها ولن يتم تعويض الصيدلية.

وقالت الغرفة إن اللجنة التى ستتولى الحملة ستقوم بإصدار نشرة كل أسبوعين تضم الشركات غير الملتزمة باستلام الأدوية منتهية الصلاحية، لوقف التعامل معها حتى تستجيب، وبالنسبة لسياسة المرتجعات والتى ستطبق على مشتريات الصيدليات من الأدوية فإنها تقوم بشكل أساسى على وجود فاتورة شراء المنتج، فبدونها لن تقبل الشركات المنتجة المرتجعات من الصيدليات، وكان النظام القائم حالياً للمرتجعات، ينص على أن تقبل الشركات المنتجة المرتجعات بنسبة لا تزيد على ٢٪ فقط من المشتريات، ودون فاتورة، كما أن المرتجعات لابد أن تكون فى عبواتها الأصلية، ومختومة بشعار الصيدلية.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أكدت أن نسبة الأدوية المتداولة فى الأسواق المصرية مغشوشة قد تخطت ١٠٪، مبينة أنه بتلك النسبة أضحت مصر تحتل المركز الثانى كموطن للدواء المغشوش فى العالم بعد الهند وقبل الصين، وأن مصانع «بير السلم» وجدت فى مصر سوقا رائجة فى صناعة الأدوية، نتيجة عدم وجود هيئة رقابة مسئولة عن متابعة مصانع الأدوية ومطابقة مواصفاته.

وقالت الصحة العالمية إن أكثر من ١٦٠٠ نوع من الأدوية المغشوشة يتم تداولة فى مصر، وأن رأس مال تلك التجارة وصل إلى ٢٠٠ مليار دولار، ويتركز ٧٠٪ منه فى المنطقة العربية، وكانت الإدارة المركزية للشئون الصيدلية قد حذرت من بعض الأدوية غير مطابقة للمواصفات أهمها، «زانتاك» المستخدم فى علاج التهابات المعدة، وفيتا رويال كبسول، وهو مكمل غذائى ومجدد للنشاط الذهنى والعقلى لعدم تطابق بياناتهم المدرجة على العبوة للمنتج الأصلى، بالإضافة إلى أقراص «أوسترشيل، كالسيوم، وتستخدمه السيدات الحوامل كمكمل غذائى للنقص الكالسيوم ومساعد على النمو الطبيعى للأجنة، وعقار «ميتروز كبسول، مسكن الآلام ومضاد حيوى.

وقد أكد محمد فؤاد، الأمين العام للمركز المصرى للحق فى الدواء، أن تجارة الأدوية المغشوشة فى مصر أخطر من تجارة السلاح والمخدرات، وأنها تقترب من ٤٠ مليار جنيه، وأن الأدوية غير الصالحة فى مصر حوالى ١٥٪ من تجارة الأدوية فى مصر، مبيناً أن تجارة الأدوية المغشوشة تقدر تكلفتها بنحو ٣ مليارات جنيه، ما بين أدوية فاسدة أو أخرى يتم إعادة تدويرها مجددًا عبر تغيير البيانات الموجودة عليها.

وأوضح فؤاد أن الثغرة الرئيسية لغش الدواء تنبع من إعادة تدويره مجدداً فى الأسواق، وأن الصيادلة الذين يقومون بعمليات التفتيش أعدادهم لا تتعدى ٢٠٠٠ مفتش ولا يمكنهم السيطرة على السوق وإجراء فحص كلى للأدوية التى توجد فى السوق، خاصةً أن هناك أكثر من ٨٠ ألف صيدلية فى مصر و١٠٧ مصانع لإنتاج الأدوية، مشيرا إلى أن المصدر الرئيسى من مصادر الأدوية المغشوشة فى الأسواق هى الأدوية المنتهية الصلاحية الموجودة داخل الصيدليات، إلا أن وزارة الصحة تخشى من المصانع ولا تسارع بإعدام تلك الأدوية.